الأمم المتحدة

A/C.6/66/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
30 November 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ساليناس بورغوس . . . . . (شيلي)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza، وإدراجها في نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-53914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين (A/66/17).

١ - **السيد مولان** (موريشيوس)، رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونيسترال): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين (A/66/17) إنه، في وقت يسود فيه الكساد ويتقلص حجم التجارة العالمية، ليبلغ أدنى معدلاته في الدول الصاعدة وليس في منطقة شمال المحيط الأطلسي التي تعصف الأزمات باقتصاداتها. والواقع أن فقراء البلدان النامية هم غالبا أكثر من تشتد عليهم وطأة الانكماش الاقتصادي. وأضاف أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي الأشد احتياجا إلى المعايير القانونية الدولية التي تعزز حرية تدفقات التبادل التجاري والمعاملات التجارية وسوف تكون الأكثر استفادة منها. وأردف قائلا إن تطوير هذه المعايير ومساعدة الدول على تطبيقها يشكل المهمة الأساسية للأونيسترال التي ما فتئت تعمل بنشاط منذ ٤٥ عاما على النهوض بالتبادل التجاري الدولي والمعاملات التجارية الدولية بإزالة الحواجز القانونية التي تعيق التجارة والاستثمار في القطاع الخاص. ونوه بمساهمة اللجنة في تعزيز سيادة القانون في البلدان النامية لها نفس القدر من الأهمية، حيث يشكل اليقين القانوني في المعاملات التجارية عنصرا أساسيا لضمان ثقة الشركاء التجاريين والمستثمرين.

٢ - وقال إنه، بصفته ممثلا لدولة صغيرة في المنطقة الأفريقية، يشهد بشكل مباشر أهمية عمل اللجنة وفعاليته. وذكر أن موريشيوس تشارك حاليا في وضع منهاج عمل موحد للتحكيم الدولي في مجال التبادل التجاري والاستثمار في أفريقيا، بهدف إدماج التحكيم الدولي بحق في الثقافة القانونية للمنطقة باعتباره شكلا من أشكال تسوية المنازعات وليس بنية أجنبية يتصور أنها بنية مفروضة من الآخرين ومن أجلهم. وما كان هذا المشروع، مثل غيره من المشاريع العديدة في العالم، ليتم لولا موافقة الأونيسترال ومساعدتها وإشرافها.

٣ - وأضاف قائلا إن الأونيسترال أنجزت هذا العمل بكفاءة كبيرة وبمجموعة قليلة بشكل ملحوظ من الموارد. فقد اضطلعت اللجنة، بميزانية تبلغ ٣ ملايين دولار فقط، بولايتها العالمية بمساعدة أمانة صغيرة توجد في فيينا، وتتألف من نحو ١٤ محاميا وحوالي ستة موظفي دعم أو نحو ذلك. وما برحت اللجنة والدول الأعضاء فيها والمراقبون وشركاؤها في منظمات أخرى والعديد من الحكومات التي استفادت من خدماتها يثنون باستمرار على عمل الأمانة نوعا وكما. ويشار إلى الأونيسترال على أنها ''علامة تجارية دولية'' مرادفة للامتياز والمصداقية في مجال القانون التجاري. والاستثمار اللازم للحفاظ على تلك العلامة وتطويرها ضئيل في سياق جهود الأمم المتحدة برمتها، ولكن عائدات هذا الاستثمار الصغير كبيرة جدا. ولا ينبغي السماح باضمحلال قيمة ''العلامة التجارية'' للأونيسترال، لا سيما في وقت يمكن فيه أن يساعد عملها على الانتعاش الاقتصادي بشكل ملموس. وقال إنه سيتناول مسائل الميزانية لاحقا في بيانه بمزيد من التفصيل.

٤ - ومضى قائلا إن اللجنة وضعت، أثناء دورتها الرابعة والأربعين، قانون الأونيسترال النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي في صيغته النهائية واعتمدته، وهو يستكمل القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ حيث تنعكس فيه الخبرة المكتسبة في تطبيقه والتطورات في ممارسات الاشتراء العمومي. وثبت أن القانون النموذجي لعام ١٩٩٤ نص ناجح جدا كنموذج للتشريعات المحلية في مجال الاشتراء،

ونص مفيد جدا للبلدان النامية خاصة؛ وقد اعتمدته نحو ٣٠ دولة واستخدمته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كأداة لإصلاح نظام الاشتراء. ومع الاحتفاظ بالمبادئ الأساسية المتمثلة في المشاركة الواسعة النطاق والمنافسة والنزاهة والشفافية والموضوعية والمعاملة المنصفة والعادلة للمشاركين في عملية الشراء، أدرج الفريق العامل الأول (الاشتراء) في القانون النموذجي المنقح أدوات وتقنيات نشأت منذ عام ١٩٩٤، من بينها استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتفاقات الإطارية التي تمكن من تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة ووفورات في التكاليف الإدارية. وأضاف أن القانون النموذجي أبسط وأسهل استعمالا من حيث العرض، ويعكس تحولا في التركيز من نهج قائم على الامتثال إلى نهج أكثر تركيزا على النتيجة الفعلية لعملية الاشتراء. ولكي يكون القانون النموذجي المنقح معروفا ومفهوما مثل القانون السابق، سيكون مشفوعا بدليل اشتراع طلبت اللجنة من أمانتها أن تضع الصيغة النهائية لمشروعه لتنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

٥ - وقال إن اللجنة اعتمدت خلال دورتها نصا موضوعيا آخر بعنوان ”قانون الأونيسترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي“، القصد منه تعزيز التفسير الموحد للقانون النموذجي. ويكتسي اليقين القانوني والاستقرار اللذان يكفلهما قانون عام ١٩٩٧، الذي اعتمده نحو ٢٠ ولاية قضائية، أهمية خاصة في وقت يمكن فيه، لسوء الحظ، توقع حالات إعسار واسعة النطاق ذات آثار تشمل عدة ولايات قضائية. ولكي يستمر استعمال النص الجديد، قررت اللجنة أن تقدم لها أمانة الأونيسترال دوريا آخر المعلومات المستجدة، بالتشاور مع القضاة وسائر الخبراء في مجال الإعسار لأخذ آخر التطورات في مجال الفقه القضائي في الاعتبار.

٦ - ومضى يقول إن الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) قد أحرز تقدما أيضا في موضوعين جديدين، هما تفسير وتطبيق المفاهيم المختارة من القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود ذات الصلة بمفهوم ”مركز المصالح الرئيسية“ ومسؤوليات وتبعات مديري الشركات وموظفيها في حالات الإعسار والحالات السابقة للإعسار. وفي تلك المجالات، اتفقت اللجنة، بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، على أنه قد يكون من المفيد زيادة مواءمة النهج الوطنية.

٧ - وفي مجال التحكيم والتوفيق، قال إن اللجنة نظرت في تقارير الفريق العامل الثاني عما أحرز من تقدم في تحضير معيار قانوني بشأن الشفافية في التحكيم القائم على المعاهدات بين المستثمرين والدول. وأكدت اللجنة من جديد على أهمية ضمان الشفافية في التحكيم بين الدول والمستثمرين وأشارت إلى أن إتاحة فرص هامة لمشاركة الجمهور في التحكيم في مجال الاستثمار من شأنها أن تعزز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والحق في الوصول إلى المعلومات. ويحاول المعيار القانوني الذي يقوم الفريق العامل بوضعه حاليا موازنة المصلحة العامة الطبيعية في التحكيم القائم على المعاهدات بين المستثمرين والدول ومصالح الأطراف المتنازعة في تسوية النزاعات بطريقة سريعة وفعالة. ويجري الاضطلاع بهذا العمل بتعاون وثيق مع مؤسسات التحكيم المعنية لضمان تطبيق معيار الشفافية على نطاق واسع بعد اعتماده.

٨ - وقال إن اللجنة قد أبلغت أيضا بمختلف المشاريع التي تضطلع بها أمانة الأونيسترال لمساعدة مستخدمي نصوص الأونيسترال في مجال التحكيم، بما في ذلك إعداد توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم التي تقوم بالتحكيم بموجب قواعد الأونيسترال للتحكيم المنقحة لعام ٢٠١٠، وهي عبارة عن خلاصة للسوابق القضائية المتعلقة بقانون

الأونيسترال النموذجي للتحكيم ودليل لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

٩ - وأضاف أن اللجنة استمعت إلى الفريق العامل الثالث (تسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) بشأن التقدم الذي أحرزه في الموضوع الجديد المتعلق بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الإلكترونية عبر الحدود، بما في ذلك المعاملات فيما بين المنشآت التجارية وبين المنشآت التجارية والمستهلكين. ولمّا كان من المحتمل أن تؤثر هذه المسألة على المستهلكين، طلبت اللجنة بالتحديد إلى الفريق العامل أن يرفع إليها تقريرا عن هذا الجانب في الدورة المقبلة.

١٠ - وفيما يتعلق بالمصالح الضمانية، قال إن اللجنة أحاطت علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل السادس في إعداد دليل لتسجيل الحقوق الضمانية في الأصول المنقولة. وجرى التشديد على أهمية هذا العمل، لا سيما في ضوء الجهود الجارية حاليا في العديد من الدول لوضع سجل عام للحقوق الضمانية والأثر المفيد لهذا السجل على توافر القروض وتكلفتها. ونظرا للحاجة الملحة إلى التوجيه، لا سيما من جانب الدول النامية، طلبت اللجنة إلى الفريق العامل تقديم نص لتنظر فيه في الدورة المقبلة. وطلبت اللجنة إلى أمانتها أيضا أن تشرع في إعداد مجموعة مشتركة من المبادئ المتعلقة بالنظم الفعالة للمعاملات المضمونة، بالتعاون مع البنك الدولي. وحثت اللجنة الأمانة أيضا على التعاون بشكل وثيق مع المفوضية الأوروبية لاتباع نهج منسق إزاء القانون المنطبق على آثار حوالة الحق على الدول الثالثة.

١١ - وفي مجال التجارة الإلكترونية، قال إن اللجنة قررت أن تعهد إلى الفريق العامل الرابع العمل خلال دورة مستأنفة على المسائل المتصلة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وتأثر هذا القرار بالمناقشات التي أجريت في ندوة نظمتها الأونيسترال في شباط/فبراير ٢٠١١. وأضاف أن موضوع السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل يعتبر موضوعا هاما لعدة أسباب، منها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا، المعتمدة مؤخرا والمعروفة بقواعد روتردام. ونوه بالأونيسترال باعتبارها رائدة في مجال وضع المعايير القانونية للتجارة الإلكترونية؛ فقد تأثر العديد من الولايات القضائية بنصوص الأونيسترال؛ وتتلقى أمانة الأونيسترال بشكل منتظم طلبات للحصول على آراء حول استخدام الوسائل الإلكترونية، مثل مرافق النافذة الواحدة لتيسير التجارة عبر الحدود.

١٢ - أما عن التمويل المتناهي الصغر باعتباره مجالا يمكن العمل بشأنه مستقبلا، قال إن اللجنة أكدت مجددا أهميته كأداة للتمكين الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر، وشددت على ضرورة وضع إطار تنظيمي وقانوني. فالتمويل المتناهي الصغر يمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني في بعض الدول، ولكن في ندوة عقدت في فيينا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سلط الضوء على أنه لا توجد مجموعة متسقة من المعايير القانونية والتنظيمية العالمية تعكس أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد. وأضاف أنه للمساعدة في تحديد المجالات التي يتعين العمل فيها، طلبت اللجنة إلى أمانتها أن تعمم على الدول استبيانا قصيرا يتعلق بخبرتها في مجال وضع إطار قانوني وتنظيمي للتمويل المتناهي الصغر، وستواصل النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة، آخذة في الاعتبار الردود الواردة من الدول.

١٣ - وفيما يتعلق بحالة نصوص الأونيسترال القانونية والترويج لها، قال إن اللجنة أحاطت علما بالإجراءات الـ ٢٧ التي اتخذتها الدول في جميع أنحاء العالم، في شكل توقيع أو تصديق على معاهدة أو اعتماد تشريعات على أساس قانون نموذجي. وعلاوة على ذلك، فقد استُلهمت نصوص

الأونيسترال في العديد من التشريعات، حتى في الولايات القضائية التي لم تنضم إلى اتفاقية معينة، واستخدمتها أطراف خاصة ودول كأداة في علاقاتها التعاقدية.

١٤ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح القانون، أدت القيود المالية الحالية إلى التحول إلى التركيز على تدابير بناء القدرات. وقد أيدت اللجنة خطوط العمل ذات الأولوية المبينة في الإطار الاستراتيجي لتقديم المساعدة التقنية التي عرضتها أمانة الأونسيترال، بما في ذلك التركيز على النهج الإقليمي ودون الإقليمي لاستكمال مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمية، وتعزيز الاعتماد العالمي للنصوص التي تتمتع بالفعل بقبول واسع، مثل اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ واتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع، وبذل جهود خاصة لتعزيز النصوص التي اُعتمدت مؤخرا. ومن الواضح، فإن الفائدة من صكوك القانون التجاري لم تتحقق إلا عندما نفذت تلك الصكوك من جانب الدول بالفعل؛ وبنفس الدرجة من الوضوح، فإن التنفيذ تطلب تقديم مساعدة تقنية، وبعبارة أخرى، التسويق النشط للمنتجات ذات العلامة التجارية.

١٥ - وعلى الرغم من أن أمانة الأونسيترال مكلفة بتقديم هذه المساعدة، فقد كانت المهمة ضخمة والموارد المتاحة لها شحيحة. ولذلك أخذت الأونسيترال تبحث بنشاط عن سبل فعالة لتعبئة الموارد من خارج الميزانية لتلبية الاحتياجات بالسعي إلى إقامة شراكات وإيجاد جهات مانحة. وفي هذا الصدد، دعت الدول إلى التعبير عن رغبتها في إنشاء مراكز إقليمية للأونسيترال في بقاع مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربت الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكينيا وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة جميعا عن اهتمامها في استضافة هذا المركز، وقدمت جمهورية كوريا اقتراحا محددا يشمل مساعدات مالية وعينية كبيرة، لإنشاء المركز الإقليمي للأونسيترال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إنتشون، وهو اقتراح قبلته اللجنة بامتنان.

١٦ - وثمة مجال آخر ستكون فيه اللجنة ممتنة للحصول على دعم من خارج الميزانية من الدول وهو جمع ونشر مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوك الأونسيترال، بغرض تسهيل توحيد تفسير وتطبيق تلك النصوص. وكانت المناقشات في هذا المجال تجري مع الجمهورية الفرنسية على نحو خاص.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسقّت الأونسيترال أيضا وتعاونت مع العديد من المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في مجال القانون التجاري الدولي من أجل تبادل المعلومات والخبرات وتجنب الازدواجية في العمل. وفي هذا الصدد، انضمت اللجنة إلى طلب قدمته غرفة التجارة الدولية للتوصية باستخدام تنقيح عام ٢٠١٠ للقواعد الموحدة لطلب الضمانات.

١٨ - وفي الفصل السابع عشر من تقريرها، ناقشت اللجنة دورها في تعزيز سيادة القانون، مع التركيز على حالات النزاع وما بعد النزاع. واستمعت اللجنة إلى تقارير من شركائها النشطين في مجتمعات ما بعد النزاع حول أمثلة من واقع الحياة حيث يسّر استخدام معايير الأونسيترال استعادة ثقة أوساط الأعمال الدولية والجهات المانحة، وأعاد بناء الثقة المتبادلة بين الشركاء التجاريين وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي. وشددت على الدور الذي يمكن أن تؤديه الأونسيترال في تعبئة الموارد القانونية لدعم النشاط الاقتصادي وتسوية النزاعات من خلال إنشاء أو إعادة تنشيط الغرف التجارية، ونقابات المحامين، ومراكز التحكيم والوساطة. غير أن اللجنة أقرت بأنه من المرجح أن تظل مساهمتها في إعادة الإعمار بعد النزاع غير كافية إذا لم يتم

زيادة الوعي بالأونسيترال وعملها، ويمكن العثور على طرق مبتكرة لتطبيق نصوص الأونسيترال ومواردها في مرحلة مبكرة من عمليات الانتعاش بعد انتهاء النزاع – بعبارة أخرى، ما لم يتم تكامل إنجازاتها وإمكانياتها داخل القاعدة الأوسع لجدول أعمال سيادة القانون في الأمم المتحدة.

١٩ – وفي المناخ المالي الحالي، أصبح من المفهوم ضرورة أن تجري اللجنة تخفيضات في الميزانية، لكن ينبغي النظر بعناية إلى كيفية إجراء هذه التخفيضات وأين تستدعي الضرورة إليها. إن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام لوقف الممارسة الراسخة بعقد الجلسة العامة للأونسيترال واجتماعات فريق العمل التي تعقد بالتناوب بين نيويورك وفيينا، وجعل الأونسيترال منظمة يقع مقرها في فيينا فقط من دون أن يكون لها وجود في نيويورك سيؤدي إلى خفض منزلة الأونسيترال من مؤسسة عالمية حقا إلى مؤسسة إقليمية. مما سيعرض للخطر تحقيق الأهداف الهامة التي وضعتها اللجنة، بما في ذلك تحسين التكامل بين موارد الأونسيترال في أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، مثل برامج سيادة القانون المشتركة، وبرامج التنمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. إن نمط عقد الاجتماعات بالتناوب، الذي يعد سمة من سمات التنظيم خلال فترة وجودها، حقق توزيعا نسبيا لتكاليف السفر بين الوفود، وزاد من تأثير وجود الأونسيترال عالميا إلى أقصى حد، والأهم من ذلك، سمح لمشاركة البلدان النامية، التي لم يكن لدى العديد منها تمثيل في فيينا.

٢٠ – وفي ضوء ما سبق، أعربت اللجنة عن تأييدها بالإجماع استمرار النمط الحالي لعقد الاجتماعات بالتناوب. بيد أن اللجنة بذلت جهدا لتحديد البدائل من شأنها أن تحقق قدراً متساوياً من الوفورات. ولّما كانت تكلفة دعم خدمات المؤتمرات لعقد اجتماعات لمدة أسبوع واحد يعادل تقريبا نفس التكلفة السنوية لسفر الموظفين إلى نيويورك لتقديم الخدمات العامة للجنة واجتماعات الفريق العامل هناك، وافقت اللجنة على أن خفض استحقاقها المتعلق بدعم خدمات المؤتمرات لأسبوع واحد في السنة سيشكل بديلا مقبولا لإلغاء نمط اجتماعاتها بالتناوب. وبصفتي رئيساً للجنة، فإني أحث اللجنة على احترام تأييد الاقتراح البديل.

٢١ – وإذ تدرك اللجنة القيود المالية الحالية، فقد ناقشت سبلا إضافية لتحقيق وفورات وطلبت من أمانتها إعداد مذكرة للتخطيط الاستراتيجي، ووضع خيارات ممكنة والآثار المالية المترتبة عليها، لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.

٢٢ – وكان قد وقع حادث أوشك أن يحرم اللجنة من الاستفادة من أي تقرير ذي مغزى تقدمه الأونسيترال عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين. وأثناء وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، أُبلغت الأونسيترال أن التقرير الذي اعتمدته اللجنة رسميا في ختام دورتها قد تم تحريره بشدة، وانخفض حجمه بحوالي الثلث، بما في ذلك عن طريق حذف الفقرات الأكثر موضوعية بشأن اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي المنقح. ويبدو أن هذا القرار، الذي اتخذ من دون التشاور مع أمانة الأونسيترال، قد بني على تفسير صارم للقواعد التي تحكم حدود عدد الصفحات لتقارير الهيئات الحكومية الدولية. وكانت اللجنة قد أعربت مرارا عن وجهة نظرها بأن القواعد المفروضة على عدد الصفحات ينبغي ألا يطّبق على وثائقها، وذلك لأن تخفيض حجم الوثائق التي توضح المنطق الذي أدى إلى اعتماد معايير قانونية بشكل مصطنع سيجعل من الصعب على الباحثين القانونيين والقضاة والسلطات العامة وغيرهم من المستخدمين النهائيين لهذه المعايير فهمها وتطبيقها على نحو مرض. وتبعا لذلك، طلبت اللجنة باحترام من الأونسيترال أن يتضمن قرارها السنوي بشأن أعمال الأونسيترال لغة واضحة وقوية تفيد بأنه يجب ألا تؤثر القيود المفروضة على الصفحات سلبا على نوعية الوثائق التي أعدتها الأونسيترال.

وتدرك اللجنة جيدا الحاجة إلى تبسيط الوثائق القانونية بقدر الإمكان.

٢٣ - وفي الختام، قال إنه يود أن يؤكد على أنه إذا كان على الأونسيترال أن تزدهر، فهي تحتاج إلى مشاركة جميع الدول، بما في ذلك الدول التي يوجد لديها تمثيل في نيويورك فقط. وأن الدول الأعضاء هي أصحاب ''العلامة التجارية'' للأونسيترال، و ''أصحاب المصلحة'' ولها القول فيها والاهتمام في زيادة العائد بشأن استثمارها في تحديث ومواءمة القانون التجاري الدولي لصالح جميع الدول.

٢٤ - **السيدة إنيرسن** (النرويج)، متحدثة باسم البلدان الاسكندينافية (الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد)، قالت إن اللجنة جديرة بالثناء على جهودها الرامية إلى الحفاظ على التعاون الوثيق مع الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي. وشاركت النرويج بنشاط في مجموعات عمل اللجنة، وقالت إنها ترى أن الطبيعة المنفتحة والحيوية لمناقشاتها هي التي ساهمت في تحقيق نتائج ممتازة.

٢٥ - وأعربت بلدان الشمال الأوروبي عن تقديرها للعمل الشاق الذي أدى إلى النجاح في اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي بصيغته المنقحة، ولاحظت مع الموافقة خطط استخدام التحديثات الالكترونية للتأكد من أن دليل الاشتراء ذي الصلة الذي يجري إعداده سيكون وثيقة ديناميكية. وأن إنشاء مدونة حول التطورات المتعلقة بالقانون النموذجي مثال مرحب به للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الجديدة لأمانة الأونسيترال.

٢٦ - وتنتظر النرويج باهتمام نتائج الدراسة حول العمل الممكن في المستقبل من قبل فريق اللجنة العامل الأول (الاشتراء) في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وشاركت النرويج في المناقشات التي دارت في الفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق) بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمر والدولة المستند إلى المعاهدات، لأنها تعتبر أن مبادئ الشفافية والوصول إلى الجمهور بشأن النشاط الحكومي ذات أهمية خاصة في هذا المجال. وأعربت عن تقديرها للعمل الذي قام به الفريق العامل السادس (المعني بالمصالح الضمانية) بشأن تسجيل حقوق الضمان في الموجودات المنقولة. والمواضيع التي سيتناولها الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) بشأن مسؤولية مديري وموظفي المؤسسة في حالات الإعسار وما قبل الإعسار وبشأن مفاهيم محددة تتعلق بـ ''مركز المصالح الرئيسية'' ذات أهمية حالية، وسيكون زيادة التنسيق بين النهج الوطنية في هذا المجال مفيدة. وأحاطت بلدان الشمال علما بالعمل الذي أنجزه حتى الآن الفريق العامل الثالث (تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) بشأن حل المنازعات عبر الإنترنت في ما يتعلق بمعاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وأشارت أيضا باهتمام إلى مناقشات اللجنة بشأن الأعمال الممكن الاضطلاع بها في مجال التجارة الإلكترونية والتمويل المتناهي الصغر.

٢٧ - **السيدة كويدينوس** (النمسا) قالت إن من بين أهم إنجازات الدورة الرابعة والأربعين للجنة هو اعتماد نص ''قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي''. وبما أن أفراداً ومؤسسات يديرون أعمالهم على الصعيد العالمي، ولديهم أصول ومصالح في أكثر من دولة، فإن المعالجة الفعالة للإعسار في مثل هذه الحالات يتطلب التعاون عبر الحدود. وقد ساهم قانون الأونسيترال النموذجي في وضع إطار قانوني متسق إلى حد كبير، والمواد القضائية التي اعتمدت للتو هي معلومات يمكن الحصول عليها بسهولة بشأن تفسير القانون النموذجي والممارسة الحالية في هذا المجال، التي قد تكون مفيدة للقضاة في

إجراءات الإعسار. ومن خلال تشجيع التوسع في استخدام القانون النموذجي وفهمه، فإن للمواد إمكانية أن تيسر التعاون القضائي عبر الحدود، وبالتالي، تحاشي التأخير والتكاليف غير الضرورية.

٢٨ - وقالت إن الأونسيترال تستحق التهنئة أيضا لوضعها القانون النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي في صيغته النهائية واعتماده وهو قانون من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في الاقتصاد والكفاءة والمنافسة في مجال الاشتراء، فضلا عن النزاهة والثقة والعدالة والشفافية في عملية الشراء. ولّما كانت التغييرات هي موضوع مشاورات واسعة النطاق، يمكن توقع قبول القانون النموذجي المنقح من قبل الدول التي لديها مجموعة متنوعة من النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

٢٩ - وقالت إن للجنة سجل رائع على مدى أربعين عاما من المساهمات في تعزيز سيادة القانون في مجال القانون التجاري الدولي. ولا توجد منظمة أخرى أفضل منها تجهيزا لإتاحة قوانين نموذجية وقواعد مقبولة دوليا، ودعم سن التشريعات والتعليم والتدريب في مجال القانون التجاري. وتم التأكيد بحق على أن صكوك الأونسيترال ومواردها قد يساعد على الإسراع في الانتقال من مرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع إلى اقتصاد أكثر استقرارا وشمولية، وقالت إن وفد بلدها يشجع الأونسيترال على تكثيف جهودها في هذا المجال.

٣٠ - **السيدة كاكي** (اليابان): قالت إن القانون النموذجي المنقح الذي أعده الأونسيترال بشأن المشتريات العامة، والذي طال انتظاره، يمكن الاستفادة منه على نطاق واسع وبشكل فعال في ممارسة المشتريات على الصعيد الدولي. وفي مجال التحكيم والتوفيق الدوليين، من الأهمية بمكان لكل دولة أن تدرس بعناية كيفية كفالة تحقيق الشفافية في سياق إجراءات التحكيم بين المستثمرين والدول استنادا إلى المعاهدات. وتتطلع اليابان إلى الإسهام في المشروع الحالي في إطار عمل الفريق العامل الثاني بشأن تلك المسألة مثار الاهتمام.

٣١ - وأضافت أن وفدها سيواصل المشاركة بصورة فعالة في العمل بشأن قواعد تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر لأغراض معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود ويتطلع لإحراز المزيد من التقدم بشأن ذلك المشروع. وأعربت عن ترحيب وفدها لإنجاز المواد القضائية بشأن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، الذي سيكون عظيم الفائدة للممارسين، والقضاة، الدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة في إجراءات الإعسار. وفي مجال المصالح الضمانية، أعربت عن رضا اليابان عن المداولات الموضوعية التي جرت في اجتماعات الفريق العامل السادس بشأن تسجيل الحقوق الضمانية في الأصول المنقولة وستعمل من أجل وضع الصيغة النهائية لنص قانوني بشأن ذلك الموضوع الهام في دورة اللجنة المقبلة.

٣٢ - وأعربت عن تقدير وفدها العميق للجنة لإسهامها في مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي بشكل تدريجي. وذكرت أن اليابان عضو في اللجنة منذ إنشائها وستواصل المشاركة بصورة فعالة في أعمالها. وأكدت على ضرورة النظر بعناية في التوصيات المتعلقة بالأونسيترال، مع مراعاة الحاجة إلى تنسيق التشريعات الوطنية في ذلك المجال.

٣٣ - **السيد نيكولايشيك** (بيلاروس): قال إن عمل الأونسيترال يتسم بأهمية خاصة في ضوء حالة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. وأعرب عن سرور وفده بنتائج اجتماعات الدورة الرابعة والأربعين للجنة، ولا سيما اعتماد القانون النموذجي بشأن الاشتراء العمومي الذي أعده الأونستيرال. وأعرب عن تأييد وفده لإعادة دعوة الفريق العامل الرابع للاجتماع (التجارة الإلكترونية)، مما سيكون

هاما لتحديد الممارسات الجديدة والواعدة. وكان مما أثار الاهتمام الجهود التي بذلتها اللجنة لوضع معايير للشفافية في إجراءات التحكيم بين الدول والمستثمرين استنادا إلى المعاهدات.

٣٤ - وأضاف أنه نظرا لاهتمام بيلاروس باجتذاب الاستثمارات الخارجية فقد سنت نظاما قانونيا يشجع المستثمرين، في جملة أمور أخرى، حيث أدرجت في اتفاقاتها الدولية أحكاما بشأن تسوية المنازعات عن طريق التحكيم. ولذلك فهي تولي أهمية بالغة للعمل الذي تضطلع به الأونستيرال في سياق تعزيز التجارة الدولية ووضع معايير موحدة تحقيقا لتلك الغاية. وقال إن وفده يتابع باهتمام المشروع التجريبي لإقامة مراكز إقليمية للأونسيترال. وأعرب عن اهتمام بيلاروس بصفة خاصة بالتعاون مع اللجنة وذلك في ضوء ما تبذله من جهود من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ولمواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية.

٣٥ - وقال إنه على الرغم من أن بيلاروس ليست عضوة في اللجنة، فإنها تعتزم متابعة أنشطة الأفرقة العاملة عن كثب. وأضاف إن بيلاروس تعمل، توطئة لانضمامها إلى عضوية اللجنة في عام ٢٠١٣، على إنشاء آلية من أجل إجراء مشاورات في جميع أنحاء البلد مع أصحاب المصلحة وذلك كي يتسنى لها ليس المشاركة البناءة في عمل اللجنة فحسب، بل أيضا المبادرة بتقديم مقترحات لتعزيز التعاون في المستقبل.

٣٦ - **السيد مازا مارتيلي** (السلفادور): أثنى على اللجنة لاعتمادها القانون النموذجي المنقح للاشتراء العمومي الذي يمكن أن يشكل إسهاما قيما في مواءمة التشريعات الوطنية في ذلك المجال. وأعرب عن تهنئة وفده للفريق العامل الأول (الاشتراء) على إنجاز عمله بشكل ناجح وللأفرقة العاملة الأخرى لما أحرزته من تقدم في المواضيع المكلفة بدراستها. وقال إن السلفادور تولي أهمية بالغة لعضويتها في الأونسيترال وتقدر تقديرا فائقا إسهامها في تدوين القانون التجاري الدولي وتطويره التدريجي.

٣٧ - وقال إنه على الرغم من تأييد وفده للجهود الرامية إلى الحد من التكاليف داخل الأمم المتحدة، فإن ما اقترحه الأمين العام من إلغاء للممارسة المستقرة المتمثلة في عقد الدورات بالتناوب في نيويورك وفيينا بهدف خفض نفقات السفر الخاصة باللجنة أمر يمكن في رأيه، أن يؤثر سلبا على ما تضطلع به اللجنة من عمل هام. وقد كان نمط تناوب الاجتماعات عنصرا رئيسيا في أداء الأونسيترال لعملها بكفالة المشاركة على نطاق واسع وبالتالي القبول الواسع النطاق للمعايير التي تضعها. وقد أسفر عقد الاجتماعات في كل من نيويورك وفيينا لتوزيع نفقات السفر بين الوفود بشكل متناسب بقدر أكبر، وإلى تعزيز الوجود والتأثير العالميين للأونسيترال، وتيسير مشاركة البلدان النامية التي ليس لديها تمثيل في فيينا وأتاح قدرا أكبر من التنسيق والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من نيويورك مقرا لها. وأضاف أنه لتلك الأسباب يحبذ وفده مواصلة النمط التناوبي للاجتماعات ويدعم بدلا عن ذلك اقتراح اللجنة لتحقيق وفورات تساوي تقريبا تكاليف خدمة الاجتماعات عن طريق تخفيض استحقاقها بمقدار أسبوع واحد.

٣٨ - **السيد ديلغادو سانشيز** (كوبا): قال إن التأخير في تحرير ونشر تقرير اللجنة الهام كان مدعاة للأسف، إذ أن ذلك زاد من صعوبة دراسة الدول الأعضاء لمحتوياته بعناية. ونظرا لشدة أهمية العمل الذي تضطلع به الأونسيترال في مواءمة وتوحيد قواعد التجارة الدولية، فقد دعت كوبا إلى النظر بجدية في سبل ووسائل من شأنها تشجيع قدر أكبر من مشاركة البلدان النامية. وأضاف قائلا إن تنوع المواضيع التي تدرسها اللجنة وطابعها الشديد التخصص وتكاليف السفر لحضور اجتماعاتها تلقي بعبء مالي ثقيل على كاهل تلك

البلدان. ومن ثم يحبذ وفده الإبقاء على نمط تناوب عقد الاجتماعات في نيويورك وفيينا.

٣٩ - وقال إن الفريق العامل الأول (الاشتراء) يستحق الثناء على إنجاز عمله بحيث تسنى اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي. وأشار إلى أن الأفرقة العاملة الأخرى أحرزت أيضا تقدما كبيرا.

٤٠ - وقال إنه فيما يتعلق بالموضوع الذي يعكف الفريق العامل المعني بالتحكيم والتوفيق على دراسته وهو الموضوع المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، تؤيد كوبا بشدة مبدأ الشفافية بوصفه عاملا مساعدا على تحقيق العدل والإنصاف. واستدرك قائلا، إن المبدأ قد تحقق بطريقة مختلفة في السياقين القضائي والتحكيمي، ومن الأهمية بمكان تجنب الخلط بين الاثنين. فمن المعروف تماما أن توسيع محاكم التحكيم لنطاق معاهدات الاستثمار الثنائية إلى ما هو أبعد من نوايا الدول الأطراف كان له تأثير سلبي على التحكيم الدولي في قضايا الاستثمار حيث تسبب في أن تعيد الدول الأعضاء الساخطة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات بل والانسحاب منها.

٤١ - وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء بعض المقترحات التي جرت مناقشتها في الدورة السابقة للفريق العامل الثاني. وأضاف قائلا إن التعديل المتسرع لقواعد الأونسيترال المتعلقة بالتحكيم والتي تتناقض مع ممارسات التحكيم الراهنة ومع آراء البلدان النامية التي تشكل الجهات الرئيسية المتلقية للاستثمارات قد تسفر عن نتيجة مؤداها أنه لن يجري الرجوع إلى تلك القواعد في معاهدات الاستثمار الثنائية

٤٢ - ومضى قائلا إنه يحق للبلدان النامية أن تشعر بالقلق إزاء التأثير السلبي لقواعد التحكيم التي، على الرغم من أن غرضها يفترض أن يزيد من الشفافية، من شأنها التسييس الفعلي للمنازعات وتعزيز تدخل الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل لمصلحتها في مسائل ذات طابع دولي خاص. وتتيح إجراءات التحكيم في إطار قواعد التحكيم الراهنة بما تتسم به من مرونة الفرصة لمشاركة أطراف ثالثة عند الاقتضاء لتسوية القضية أو توضيح جوانبها. وقال إن محاولة فتح العملية أمام وسائط الإعلام سيسهم، ليس في تحقيق الشفافية، بل في الالتباس وستكون في صالح المسيطرين على وسائل الاتصال وستعيق تحقيق الأهداف الإنمائية المشروعة للبلدان المتلقية للاستثمارات. وستعزز هذه القواعد من المضاربات المالية.

٤٣ - وقال إنه لا يمكن أن تشكل قواعد الأونسيترال المتعلقة بالتحكيم بديلا عن مسؤولية الدول في ممارسة الحوكمة الرشيدة للموارد وأن تكون مسؤولة عن تلك الممارسة أمام المجتمع المدني. وأضاف قائلا إنه ينبغي تناول هذه المواضيع الهامة في التشريعات المحلية. وأشار إلى أن الحصول على المعلومات عن إجراءات التحكيم التي تنظم على نحو ملائم بتشريعات محلية تحقق المصلحة العامة الوطنية، هو أفضل طريقة لتحقيق الشفافية. واستطرد قائلا إنه، ينبغي أن تعمل ثقافة الشفافية في كلا الاتجاهين، وأن تعزز ليس الإدارة العامة السليمة فحسب، بل أيضا الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية بين المستثمرين.

٤٤ - **السيدة عزيز** (سنغافورة): قالت إن وفدها قد غمره شعور بالسرور لدى علمه بوضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي. وأشادت باللجنة لتحديثها لقانونها النموذجي لعام ١٩٩٤ ولجعله أكثر ملاءمة ونفعا، وإدراج أفضل الممارسات في قانون الاشتراء العمومي الحديث بما في ذلك المزادات الإلكترونية المعكوسة، وإطار الاتفاقات وسبل الانتصاف ومن المؤسف أن وضع الصيغة النهائية للقانون النموذجي قد استغرق وقتا طويلا للغاية؛ وأعرب عن أمله أن تراعي الأونسيترال وأفرقتها العاملة

ضرورة العمل بكفاءة واستخدام الموارد المحدودة على الوجه الأمثل.

٤٥ - وأعربت عن ترحيب وفدها بإعادة دعوة الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) للاجتماع للعمل بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وقد أضطلع الفريق العامل بدور رائد في إعداد صكوك قانونية رئيسية من اجل مواءمة القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية. وكانت سنغافورة أول بلد يطبق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام المراسلات الإلكترونية في العقود الدولية في قوانينها المحلية وشجعت الآخرين على أن يحذوا حذوها. وأعربت عن التزام وفدها بالمشاركة النشطة في أعمال الفريق العامل.

٤٦ - وأعربت عن ترحيب سنغافورة بإنشاء مراكز الأونسيترال الإقليمية لزيادة عملها المتعلق بالمساعدة التقنية وعن تقديرها للعرض السخي المقدم من جمهورية كوريا لاستضافة أول مركز إقليمي للأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن تعمل المراكز الإقليمية بمثابة قنوات اتصال للأونسيترال، ومن ثم تعزز فهم صكوك الأونسيترال واعتمادها والاضطلاع بمهمتها المتمثلة في إزالة الحواجز التجارية عن طريق موائمة قوانين التجارة. وتدرس سنغافورة مع الأونسيترال إمكانية استضافة مركز إقليمي.

٤٧ - وقالت إنه جرى خلال الدورة الثالثة والأربعين لدى اعتماد موجز الاستنتاجات بشأن النظام الداخلي للأونسيترال تناول ما أبداه البعض من خشية أن يؤدي السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في اجتماعات الأونسيترال إلى اختطاف جدول أعمالها. وقدمت تلك الوثيقة الهامة توضيحا لمسؤوليات الدول الأعضاء في الأونسيترال والمدى الذي يمكن للآخرين بلوغه في تقديم المساعدة؛ وأكدت الوثيقة واقعة أن الأونسيترال هي منظمة للدول، وهي المسؤولة عن ما تتخذه من قرارات. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى رئيس اللجنة ورؤساء أفرقتها العاملة فهما واضحا للمبادئ التي يجب تطبيقها لدى تولي رئاسة جلسات المداولات ولا سيما لدى التقرير بشأن توافق الآراء في الاجتماعات.

٤٨ - وفيما يتعلق بمقترح إلغاء عقد الاجتماعات في نيويورك وفي فيينا، قالت إن وفدها، الذي يمثل دولة لديها بعثة في نيويورك ولكن ليس في فيينا، سيتأثر سلبا في حالة وقف إتباع النمط التناوبي للاجتماعات. ولذلك تؤيد سنغافورة الاقتراح الداعي إلى مواصلة النمط الحالي للاجتماعات وإلى تحقيق وفورات مقارنة في التكاليف بخفض عدد أسابيع الاجتماعات في السنة من ١٥ أسبوعا إلى ١٤ أسبوعا.

٤٩ - **السيد كالينين** (الاتحاد الروسي): قال إن الأونسيترال تستحق التهنئة على هذه الدورة المثمرة. وقدر وفده تقديراً عالياً مساهمة اللجنة في تنسيق القانون التجاري الدولي وتوحيده وتعزيز سيادة القانون. فمن بين وظائفها ضمان تفسير نصوص الأونسيترال وتطبيقها بشكل موحد، ويتمثل قسم هام من هذه المهمة في تحديث نظام معلومات مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال. ورأى وفده أن عمل اللجنة يتحرك في اتجاه إيجابي، وأثنى على اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي، والذي يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة في هذا المجال، مثل الممارسات المتعلقة بالمناقصات الإلكترونية. وقال إن وفده يهتم أيضاً أيما اهتمام بالجهود الحالية التي يبذلها الفريق العامل المعني بالتحكيم والتوفيق فيما يتعلق بالتحكيم في المنازعات القائمة بين المستثمرين والدول. وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي يتابع باهتمام مشروع إنشاء مركز الأونسيترال الإقليمي في جمهورية كوريا.

٥٠ - وأعرب عن تأييد وفده للإبقاء على النظام الحالي لعقد اجتماعات في فيينا ونيويورك. وأكد أنه يمكن أن يؤيد المقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة إن كانت تلك المقترحات لا تنال من فعالية تلك الأساليب.

٥١ - **السيد موريل** (كندا): قال إن وفده يرحب باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي، الذي يأخذ في الاعتبار الممارسات والفرص الجديدة التي تتيحها التجارة الإلكترونية؛ وأردف قائلا إن من شأن التحديث أن يُفسح المجال لقانون اللجنة النموذجي ميدانياً من أن يظل أداة مرجعية للحكومات في جميع أنحاء العالم. وستساعد المواد القضائية، التي اعتمدت كعنصر مكمل لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، القضاة، بالخصوص، على فهم السياق الدولي الذي يطبق فيه القانون النموذجي ويسهم في تفسير متسق لذلك. ورغم القلق بشأن قرار اللجنة تشكيل فريق عمل إضافي، ولا سيما من دون تحديد واضح للمسائل التي ستعالجها، فإن كندا تتطلع، مع ذلك، إلى أن ترى الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية يحقق تقدماً في مجال السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

٥٢ - ومضى قائلا إنه يجري إحراز تقدم في إعداد دليل بشأن تسجيل الحقوق الضمانية في الموجودات المنقولة وبموضوع تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. وتؤكد كندا من جديد دعمها القوي لمشروع التحكيم بين المستثمرين والدول استناداً إلى المعاهدات، الذي سيكون له تأثير على الحوكمة الرشيدة، وأعرب عن ارتياحه لمشاركة عدد كبير من البلدان والمراقبين في هذا العمل الهام.

٥٣ - وقال إنه في سياق يُطلب فيه من الدولة والمنظمات الدولية إدارة الموارد بعناية، يقدر وفده جهود أمانة الأونسيترال للحد من نفقاتها ومراقبة ميزانيتها. بيد أن كندا لا تؤيد المبادرة التي ترمي إلى تغيير السنة القديمة المتمثلة في عقد الاجتماعات بالتناوب في نيويورك وفيينا. فإنهاء العمل بالتناوب سيسفر عن وفورات محدودة فقط، وعيوبه تفوق منافعه المالية. ووجود الأونسيترال قريباً من مركز تجارة دولية كبير مثل نيويورك يسمح بالتفاعل مع أصحاب المصلحة وغيرهم من المجموعات المعنية؛ فمشاركة دولة بصفة مراقب تساهم دائماً في نوعية نصوص الأونسيترال وقبولها. ولاحظ وفده باهتمام الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة لتحقيق وفورات أخرى عن طريق الحد من وتيرة اجتماعاتها.

٥٤ - **السيد أحمد** (الهند): قال إن اللجنة هي الهيئة القانونية الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. ويتمثل أحد إنجازاتها الرئيسية مؤخراً في اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (قواعد روتردام). وخلال دورتها الرابعة والأربعين كانت اللجنة قد تناولت عدداً من المسائل الهامة، بما في ذلك اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي، والذي ينص على إجراءات ومبادئ تهدف إلى تحقيق القيمة لقاء المال وتفادي التجاوزات في عملية الاشتراء، وستفيد الدول في تحديث قوانين الاشتراء أو صياغتها، وتساهم في تعزيز علاقات اقتصادية دولية متناغمة وتنمية اقتصادية متزايدة.

٥٥ - وأضاف قائلا إن الموضوع الهام الآخر قيد نظر اللجنة هو إعداد المعايير القانونية لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. فالنظام القضائي التقليدي كان معقداً ومكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، لا سيما عندما يكون عنصر دولي طرفاً في النزاع. ويمكن أن تتيح تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر وسيلة لتحقيق حل سريع والبت في المنازعات عبر الحدود الناشئة عن معاملات ذات قيمة منخفضة، أو معاملات تجارية ضخمة فيما بين الشركات أو معاملات بين الشركات والمستهلكين.

٥٦ - وفي مجال التحكيم، قال إن وفده يأمل في أن يكون الفريق العامل الثاني قادراً على وضع معايير قانونية قابلة للتطبيق عملياً فيما يتعلق بالشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول استناداً إلى المعاهدات. وفي مجال التجارة الإلكترونية، قال إن وضع معايير قانونية موحدة للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل أمر يمكن أن يكون مفيداً في الترويج للاتصالات الإلكترونية في التجارة الدولية وتنفيذ الصكوك القانونية التي تتضمن أحكاماً بشأن السجلات الإلكترونية، بما في ذلك، على سبيل المثال، قواعد روتردام. وفي مجال الإعسار أعرب عن ترحيب وفده بقرار النظر في مسؤوليات مديري المؤسسات وموظفيها والتزاماتهم في سياق الإعسار فحسب، من دون المجازفة بالتعرض للمسؤولية الجنائية أو المجالات الأساسية لقانون الشركة.

٥٧ - وختاماً، أكد وفده أهمية التعاون والمساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما في مجال اعتماد نصوص اللجنة واستخدامها، وشجع أمانة الأونسيترال على مواصلة تقديم هذه المساعدة إلى أقصى حد ممكن.

٥٨ - **السيد ويلسون** (المملكة المتحدة): قال إن النص النهائي لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي قدم إسهاماً هاماً في المساعدة المتاحة في هذا المجال، ولا سيما إلى البلدان النامية. ومن شأن العمل على دليل الاشتراع، عند الفراغ من إعداده، أن يعزز إلى حد كبير الاستفادة من النص. ورحبت المملكة المتحدة بالمشاركة في الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) على إعداد معيار قانوني بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول استناداً إلى المعاهدات، وهو مشروع هام وأحرز تقدماً جيداً. ودعمت المملكة المتحدة أيضاً نشاط العمل بشأن قانون الإعسار وأعربت عن ارتياحها لمشاركتها في دورة الفريق العامل الخامس الذي ركز على تفسير مفهوم ''مركز المصالح الرئيسية'' وتطبيقه، والنظر في مسؤوليات المدير المعني بحالات الإعسار وما قبل الإعسار، وإعداد مشروع نص الوثيقة التي اعتمدتها اللجنة تحت عنوان ''قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي''، وهذه الوثيقة ستكون عوناً لا يقدر بثمن للممارسين والقضاة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بإجراءات الإعسار.

٥٩ - وقال إن المملكة المتحدة تدعم بشدة الجهود الرامية إلى تحقيق وفورات على نطاق الأمم المتحدة كلها، وترحب بالوفورات الكبيرة التي حققتها اللجنة بالفعل في ميزانيتها، وتؤيد أيضا في الوقت نفسه اقتراح اللجنة بعدم وقف العمل بنمط عقد اجتماعاتها بالتناوب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وإنما بتحقيق وفورات تعادلها تقريباً عن طريق تخفيض عدد اجتماعاتها من ١٥ أسبوعاً إلى ١٤ أسبوعاً. ومن شأن هذا أن يتيح الوقت لإجراء تقييم كامل لتأثير تغيير الممارسات الحالية في العمل واستكشاف ممارسات أخرى تفضي إلى وفورات ناجعة محتملة في الوقت المناسب لمناقشة ميزانية فترة السنتين التالية.

٦٠ - **السيد تشو ليبنغ** (الصين): قال إن القانون النموذجي بشأن الاشتراء العمومي، الذي تمت صياغته بناءً على أحدث الممارسات، سيكون بمثابة أداة مرجعية هامة ويسهم إلى حد كبير في وضع تشريعات وطنية بشأن المشتريات الحكومية. وأضاف قائلا إن أمانة الأونسيترال تستحق الثناء على عملها الناجع. وبما أن التجارة الإلكترونية تمثل الاتجاه الجديد في التجارة الدولية، فإن قرار اللجنة أن يجتمع الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية يعكس الحاجة الملحّة لتحقيق الانسجام والتنسيق في هذا المجال. وقال إن وفده يتطلع إلى إجراء مناقشات متعمقة لهذه المسائل وغيرها من البنود المطروحة على جدول أعمال أفرقة العمل. وأعربت الصين عن تقديرها لما أنجزته الأونسيترال من عمل في سبيل مواءمة القانون التجاري الدولي، وشاركت بشكل

كامل في صياغة الصكوك القانونية في مختلف أفرقة العمل. وعند صياغة الصين لتشريعاتها المحلية، اتخذت قوانين الأونسيترال النموذجية أو الأدلة التشريعية ذات الصلة مرجعاً لها وتحمست لإصدارها ونشرها في البلاد.

٦١ - **السيد إيدن تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إن عمل الأونسيترال، باعتبارها الهيئة القانونية الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي، كان عملاً حاسماً في تحفيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وفي بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة، لا سيما في حالات ما بعد الصراع. ولتحقيق هذه الأهداف، تحتاج الأونسيترال إلى دعم جميع الدول الأعضاء.

٦٢ - وبما أنه قد مضى وقت طويل في التفكير في قضايا السياسة العامة الأساسية للقانون النموذجي المنقح بشأن الاشتراء العمومي، فعلى أمانة الأونسيترال المضي قُدُماً في إعداد دليل اشتراع القانون النموذجي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وبالاقتران مع دورة من دورات الفريق العامل، وقبيل انعقاد الدورة القادمة للجنة. وأيد وفده الجهود الرامية إلى التنسيق بين مختلف وكالات إصلاح عملية الاشتراء وغيرها من آليات تعزيز التنفيذ الفعّال والتفسير الموحد للقانون النموذجي المنقح. وقال إن وفده يستصوب أيضاً العمل في مجالات الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفي مشاريع البنية التحتية التي يمولها القطاع الخاص.

٦٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي للجنة أن تواصل عملها أيضاً على القواعد التي تحكم التجارة الإلكترونية عبر الحدود، بما في ذلك المسائل القانونية المتعلقة بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ومرافق النافذة الإلكترونية الواحدة باعتبارها مكونات هامة لنظام تجاري ومالي منفتح، تحكمه القوانين، ومبني على أساس يمكن التنبؤ به، وغير تمييزي. وبما أنه لا يمكن تجنب المنازعات في العلاقات التجارية الدولية، فإن ترينيداد وتوباغو تدعم عمل اللجنة المتعلق بالشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول استناداً إلى المعاهدات وبتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

٦٤ - وقال إن وفده يؤيد العمل على تحديث القوانين والمؤسسات المحلية لتمكين السلطات القضائية من التعامل مع المخاطر الكامنة وراء إعسار الأشخاص الطبيعيين. وشجعت أيضاً الأونسيترال وغيرها من الوكالات ذات الصلة على تطوير إطار تشريعي وتنظيمي لتمويل المشاريع الصغيرة وتقديم توصيات بشأن تحسين تكامل الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف قائلا إنه من بين المسائل التي سينظر فيها الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، ومشاكل الديون في الدول النامية. وقال إن ترينيداد وتوباغو تؤيد أيضاً تقديم الأونسيترال لمجموعة كاملة من المساعدات التقنية إلى مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع لتيسير الانتقال من الانتعاش بعد انتهاء الصراع إلى اقتصادات أكثر استقراراً وشمولية.

٦٥ - وأضاف قائلا إن ترينيداد وتوباغو تعتزم مواصلة المشاركة كدولة لها صفة المراقب في الأنشطة التي تنظمها الأونسيترال.

٦٦ - **السيد زينسو** (بنن): أشاد باللجنة وأفرقتها العاملة وأمانة الأونسيترال لجهودها التي أفضت إلى اعتماد النص المنقح لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي والمواد القضائية المتعلقة بالقانون النموذجي الخاص بالإعسار عبر الحدود. وقال إن بعضا من المواضيع المنظور تناولها مستقبلا مثل موضوع التمويل المتناهي الصغر والتجارة الإلكترونية تهم بلا شك إلى حد كبير البلدان النامية. بيد أنه ينبغي ألا يغرب عن بال اللجنة لدى النظر في المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية أن هناك فجوة هائلة بين البلدان المتقدمة والنامية لا سيما البلدان الأفريقية، من حيث إمكانيات

الاستعانة بالأدوات الإلكترونية؛ وينبغي أن تتوخى الإنصاف والتوازن فيما تقترحه من قواعد حتى لا يُفضي هدف التحديث في نهاية المطاف إلى تهميش البلدان النامية. وذكر في هذا الصدد أن الاستعاضة عن الوثائق الورقية بالوثائق الإلكترونية دفعة واحدة ليس دائما أمرا ممكنا. وقال إن تلك المسألة أُثيرت بالفعل فيما يتصل بقواعد الأونسيترال المتعلقة بوثائق النقل البحري.

٦٧ - ومضى قائلا إنه بفضل عمل اللجنة، أُحرز تقدم كبير في استعمال المراسلات الإلكترونية في العقود الدولية ونقل البضائع والتحكيم والمصالح الضمانية. وقال إنه لا ينبغي، في رأي وفده، أن تقتصر الأونسيترال على وضع قواعد موحدة للتجارة الدولية بل ينبغي أيضا أن تبذل جهدا أكبر للنهوض بتنفيذ القواعد المعتمدة بالفعل وذلك بتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية التي تعاني صعوبات في إدماج تلك القواعد في نظمها.

٦٨ - وأضاف أن بنن يسرها التقدم المحرز حتى الآن في مجال التمويل المتناهي الصغر الذي يمكن أن يشكل أداة فعالة في خلق فرص عمل ومكافحة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي في البلدان النامية ليتحقق بذلك بعض من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن بنن تنفذ برنامجا للتمويل المتناهي الصغر موجه إلى أشد الناس فقرا مع التركيز، بوجه خاص، على النساء والشباب؛ ولقد ساعد البرنامج ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ امرأة على إنشاء مشاريع مولّدة للدخل. ومضى قائلا إن بنن لديها وزارة مخصصة تحديدا للتمويل المتناهي الصغر، ويسرها أن تطلع الأونسيترال على الخبرة التي اكتسبتها في هذا الصدد. وذكر أن الندوة التي عقدتها الأونسيترال بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ سلّطت الضوء على أهمية التمويل المتناهي الصغر في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. وأشار إلى أن الندوة بتحليلها المعلومات المفصلة الواردة من عدد من الدول الأعضاء، وفّرت للأونسيترال أساسا متينا يمكن أن تستند إليه في وضع إطار تشريعي وتنظيمي بشأن التمويل المتناهي الصغر يفي بمعايير الحداثة ويتسم بالتوازن والواقعية ويلبي احتياجات القطاع المذكور.

٦٩ - وقال إنه على الرغم من أن عملية مواءمة قواعد التجارة الدولية وتحديثها هي عملية يجدر بالدول قاطبة أن تمدها بكامل دعمها، من المؤسف أن البلدان النامية تواجه صعوبة جمة في المشاركة في ذلك العمل الهام بسبب تكاليف السفر والإقامة. فبالنسبة للعديد منها ليس هناك من إمكانية للمشاركة سوى أن تجري تلك العملية، في نيويورك حيث توجد للدول بعثات دائمة؛ واستطرد قائلا إن إلغاء نمط التناوب بين المقرين في عقد الاجتماعات أمر من شأنه أن يحول فعليا دون عدد كبير من الدول والمشاركة على الإطلاق في أعمال اللجنة. وقال إن وفده يحث أمانة الأونسيترال على أن تبحث مرة أخرى إمكانية الاستعانة بصندوق الأونسيترال الاستئماني لتحسين مشاركة البلدان النامية. وشدد بالإضافة إلى ذلك على ضرورة أن تدعم الدول الأعضاء جهود نشر نصوص الأونسيترال ومواصلة تجميع السوابق القضائية المتعلقة بتطبيق تلك النصوص.

٧٠ - **السيد زيميت** (إسرائيل): قال إن إسرائيل عضو في الأونسيترال منذ سنوات عدة وإنها تدعم بشدة عملها بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي. وأضاف قائلا إن الخبراء القانونيين الإسرائيليين يشاركون بهمة متزايدة في ندوات اللجنة ومناقشات أفرقتها العاملة وإنهم تشرفوا بالتعاون في إعداد قواعد الأونسيترال لعام ٢٠١٠ المتعلقة بالتحكيم والصكين اللذين وضعهما الفريقان العاملان المعنيان بالإعسار والمصالح الضمانية. وأردف قائلا إن الصكوك التي اعتمدتها الأونسيترال وصادقت عليها ستظل، دون شك، تيسر التجارة الدولية

وتوفر حلولا للمسائل الناشئة عن المعاملات التجارية عبر الحدود. وقال إن وفده يرحب، بوجه خاص، بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثاني المعني بالشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول استنادا إلى المعاهدات والفريق العامل الثالث المعني بتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود بالاتصال الحاسوبي المباشر.

٧١ - **السيد حميد** (باكستان): قال إن من شأن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي المعتمد للتو أن يكفل في عملية الاشتراء الوفر والكفاءة والنزاهة والإنصاف والشفافية بيد أنه ينبغي أن تؤخذ أحوال البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان عند إعداد دليل اشتراع القانون النموذجي؛ ففي العديد من البلدان النامية لا يتمثل الهدف من الاشتراء العمومي في تعزيز التجارة فحسب بل وأيضا في بناء قدرة المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بها.

٧٢ - وقال إن وفده يتابع باهتمام التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثاني في وضع معايير قانونية بشأن الشفافية في التحكيم بين الدول والمستثمرين استنادا إلى المعاهدات. إلا أن مسألة المذكرات التي تقدمها أطراف ثالثة لا سيما التدخل في عملية التحكيم من جانب دولة طرف في معاهدة الاستثمار ولكنها ليست من الأطراف المتنازعة أمر يستلزم، حسبما ذكر، دراسة متأنية. وأضاف أن السرية تعد، أيضا، جانبا هاما من جوانب التحكيم التجاري ينبغي أن ينظر فيه الفريق العامل. ومضى قائلا إن اتباع أساليب بديلة في إدارة المنازعات بين الدول والمستثمرين من قبيل الوساطة والتوفيق ينطوي على ميزتي المرونة والبساطة وينمي علاقات طويلة الأجل فيما بين الأطراف. وأبدى استحسانا للتعاون بين الأونسيترال ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التعريف بأسلوب الوساطة والتوفيق باعتباره خيارا يمكن اللجوء إليه في تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين ووصفه بأنه أمر مفيد.

٧٣ - وفيما يتعلق بمناقشات الفريق العامل الثالث بشأن تسوية المنازعات المتصلة بالمعاملات التجارية عبر الحدود بالاتصال الحاسوبي المباشر، قال إن باكستان تؤيد ما قررته اللجنة من أنه حتى ولو كان الفريق قد أقدم على وضع قواعد للمعاملات فيما بين المستهلكين فلا يجوز أن تحل تلك القواعد محل قوانين حماية المستهلك. وأردف قائلا إنه ينبغي للفريق العامل أن يبحث مدى تأثير أعماله على حماية المستهلك.

٧٤ - ووصف التمويل المتناهي الصغر بأنه أداة هامة من أدوات الحد من الفقر حيث أنه ييسر حصول الفقراء على الخدمات المالية. وقال إن الضرورة تقتضي منذ فترة طويلة وضع قواعد قانونية وتنظيمية في هذا الصدد. بيد أنه يصعب في حالة التمويل المتناهي الصغر إيجاد صيغ تصلح للجميع. وأضاف قائلا إن مسائل من قبيل نوعية البيئة التنظيمية وحدود أسعار الفائدة على القروض والإفراط في الاستدانة والمغالاة في ربط الديون بضمانات عينية واستغلال الممارسات الجماعية يجب أن تعالج في مختلف أنحاء العالم بل وحتى في مختلف مناطق البلد الواحد بطرق تراعى فيها خصوصية كل سياق.

٧٥ - وقال إن أولويات اللجنة يجب أن تشمل بالإضافة إلى وضع النصوص وترويجها، مد البلدان النامية بالمساعدة التقنية في المجال التشريعي. وأعرب عن تأييد وفده لفكرة إنشاء مراكز إقليمية تابعة للأونسترال، ورحب بالموافقة على مشروع إنشاء مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وأضاف قائلا إن أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة من أجل كفالة سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية أمر لا يرقى إليه أي شك. ومن ثم تقتضي الضرورة أن يُدمج الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون عمل اللجنة في جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

٧٦ - **السيدة فرناندیس** (ماليزيا): قالت إن اللجنة تستحق التهنئة على وضعها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي والوثيقة المعنونة ”قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي“ في صيغتيهما النهائيتين واعتمادهما. وأعربت عن ثقتها في أن الدول الأعضاء قاطبة ستنظر فيهما بعين الاعتبار.

٧٧ - وذكرت أن وفدها يحث مجددا الدول الأعضاء ومختلف مراكز التحكيم أن تدرس قواعد الأونسيترال للتحكيم بصيغتها المنقحة المعتمدة في عام ٢٠١٠ لتنفذها في إطار نظم التحكيم لديها بما يكفل مواكبتها للتطورات في مجال تسوية المنازعات. وفيما يتعلق بالعمل الذي يضطلع به في الوقت الراهن، الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق)، قالت إن وفدها لديه بعض التحفظات. فأي نص يتعلق بشفافية التحكيم بين المستثمرين والدول لا بد وأن يخضع لإرادة الأطراف أو لشروط المعاهدة التي يُحتكم إليها. ومضت قائلة إن شرعية آلية فض المنازعات بين الدول والمستثمرين تنبع بالتالي من موافقة الأطراف المتعاقدة ومن ثم فأية قواعد تضعها الأونسيترال بشأن الشفافية لا ينبغي أن تسري تلقائيا على المعاهدات القائمة دون موافقة صريحة من الأطراف المتعاقدة ويجب ألا تنطوي على أي مساس بسيادة الدول. وأضافت قائلة إن ماليزيا لا تؤيد قبول مذكرات الأطراف الثالثة أو تدخل أي دولة غير متنازعة. وقالت إن النزاع شأن خاص بين طرفين وأي تدخل من طرف ثالث أو دولة لا بد أن يكون بموافقة طرفي النزاع.

٧٨ - وقالت إن ماليزيا تتابع باهتمام بالغ مناقشات الفريق العامل الثالث بشأن تسوية المنازعات في إطار معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود بالاتصال الحاسوبي المباشر وأعربت عن تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز الآلية القائمة حاليا لتزويد الأطراف بخيارات لتسوية المنازعات. بيد أنها أضافت أنه ينبغي في رأي وفدها ألا تُستحدث أي آلية جديدة إلا بعد أن تُجري الدول الأعضاء تقييما وافيا لها لتحدد مزاياها ومدى توافر شروط القبول فيها.

٧٩ - **السيد كوتسي** (جنوب أفريقيا): قال إن تحديث القانون التجاري الدولي ومواءمته بتقليص أو إزالة العوائق القانونية التي تحول دون تدفق التجارة أمر من شأنه أن يُسهم إسهاما كبيرا في التعاون الاقتصادي العالمي على أساس من المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون؛ وأن يقضي على التمييز في التجارة الدولية؛ ويعزز السلام والاستقرار ورفاه الجميع. قال إن وفده يخشى أن تؤدي الأنشطة التي تضطلع بها هيئات أخرى في ميدان القانون التجاري الدولي دون تنسيق كاف مع اللجنة إلى ازدواجية غير محمودة في الجهود ومن ثم يؤيد ولاية اللجنة باعتبارها الهيئة القانونية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٨٠ - وأضاف قائلا إن عمل اللجنة في مجال التعاون والمساعدة التقنيين له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب عن ترحيب وفده بمبادرات اللجنة الرامية إلى التوسع في تلك البرامج على الصعد القطري ودون الإقليمي والإقليمي ودعا الهيئات الأخرى المسؤولة عن المساعدة الإنمائية إلى دعم تلك البرامج والتعاون مع أنشطة اللجنة. وناشد أيضا الحكومات والهيئات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والأفراد التبرع لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة في مسألة السفر.

٨١ - وقال إن جنوب أفريقيا ترحب بقانون الأونسيترال النموذجي المتعلق بالاشتراء العمومي وبالعمل المتواصل بشأن وضع دليل اشتراعه. وأضاف إنه ينبغي للجنة أن تولي الاعتبار في سياق إعداد الدليل لمسألة أن القانون النموذجي سيُطبق في إطار ولايات قضائية مختلفة قد يكون فيها اعتبارات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية مختلفة لها وجاهتها. فجنوب أفريقيا، مثلا، راعت، لدى تطبيق قوانينها الخاصة بالاشتراء، ضرورة جبر الضرر الناجم عن عقود من الفصل العنصري. وأردف قائلا إن القانون النموذجي أجاز في الفقرة ٣ من المادة ١١ الأخذ بمعايير أخرى للتقييم ينص عليها في القانون المحلي.

٨٢ - وأعرب أيضا عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في مشروع رصد تنفيذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها لعام ١٩٥٨.

٨٣ - **السيد أربوغاست** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يُثني على الأونسيترال لما بذلته من جهد مضن، ولتركيزها على القضايا التقنية والاقتصادية والتجارية المعقدة ولما أولته من عناية لشواغل الدول على كافة مستويات التنمية الاقتصادية وفي جميع المناطق. وأضاف قائلا إن الدورة الرابعة والأربعين كانت مثمرة للغاية. ومضى يقول إن قانون الأونسيترال النموذجي المتعلق بالاشتراء العمومي الذي اعتمد للتو بصيغته المنقحة سيفيد البلدان التي تسعى إلى تحديث نظم الاشتراء الحكومية لديها فائدة جمة وأنه يحظى بتأييد عدد من المؤسسات المالية الدولية. وذكر إن وفده يتطلع إلى سرعة الانتهاء من إعداد دليل الاشتراع.

٨٤ - واستطرد قائلا إن اعتماد تصنيف المواد القضائية قبل اكتمال عمل اللجنة في مجال الإعسار عبر الحدود وهو المجال الهام من الناحية الاقتصادية أمر من شأنه أن يكفل سرعة إتاحة أعمال اللجنة للمسؤولين والممارسين في جميع أنحاء العالم. ولقد اعتمدت الولايات المتحدة قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود باعتباره فصلا جديدا في قانون إشهار الإفلاس في الولايات المتحدة وأوصى دولا أخرى باتخاذ إجراء من هذا القبيل للحد من مخاطر الإعسار عبر الحدود الماثلة حاليا.

٨٥ - وقال إن الولايات المتحدة يسرها أن تدعم العمل الهام المضطلع به حاليا في مجال التحكيم بين المستثمرين والدول وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر وإدارة حالات الإعسار عبر الحدود والتزامات مسؤولي ومديري الشركات في تلك الحالات ونظام تسجيل المعاملات المضمونة والموضوع الجديد المطروح حاليا ألا وهو إمكانية تحويل الحقوق إلكترونيا. ونوّه فضلا عن ذلك بأهمية عمل اللجنة الذي يهدف إلى توسيع نطاق جهود الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون.

٨٦ - وأعرب عن تأييد وفده القوي للإبقاء على النظام الحالي القائم على تناوب عقد الاجتماعات بين نيويورك وفيينا بحيث يُفسح المجال للتعرف على طائفة أوسع من المصالح التجارية على نحو ما تقتضيه الضرورة وكفالة أن يتسنى للموظفين القانونيين بالبعثات، وهم غالبا في البعثات الدائمة في نيويورك، المشاركة في تلك الاجتماعات. وقال إن وفده يؤيد بشدة الجهود الرامية إلى تحقيق وفورات في الميزانية بيد أنه يرى أن إلغاء اجتماعات الأونسيترال في نيويورك ليس الحل الصحيح، وحث على التماس تلك الوفورات في مجالات أخرى؛ وذكر أن التقرير يتضمن عددا من الخيارات لخفض التكاليف من بينها إمكانية تقليص مدة الاجتماعات بمقدار أسبوع واحد في السنة.

٨٧ - **السيد مولان** (موريشيوس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): قال إن القصد من تقديم تقرير أوفى كان ضمن جملة أمور إعطاء فكرة واقعية عن

بعض من جوانب عمل اللجنة المطموسة نوعا ما. وشكر الوفود التي أبدت بالفعل تأييدا لاقتراح اللجنة البديل بشأن وفورات الميزانية وأعرب عن أمله أن يحظى أيضا بتأييد اللجنة ككل واللجنة الخامسة. ولاحظ أيضا أن عددا من الوفود شدّد على دور اللجنة بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وقال إن اللجنة تساوي في مناقشات الأفرقة العاملة بين الدول التي لها مركز مراقب والدول الأعضاء وذلك بهدف تحقيق توافق الآراء؛ وأضاف إنه يشجع بالتالي الدول غير الأعضاء على الحضور وهي واثقة من أن بوسعها الإسهام في تلك المناقشات. وأضاف قائلا إن السعي إلى تحقيق توافق في الآراء يمكن بالقطع أن يكون عملية بطيئة في المجالات التقنية الصعبة والبالغة الدقة حيث تقتضي الضرورة بشدة أن تؤخذ مختلف الثقافات القانونية في الحسبان؛ وقال إن تلك العملية ضرورية ليحظى المنتج النهائي بالقبول على نطاق واسع. واستطرد قائلا إن القواعد الجديدة المتعلقة بالمنظمات الحكومية كان لها وقعها عليها وأن صوت المنظمات غير الحكومية غير مسموع تماما في الأفرقة العاملة؛ ومع ذلك ما زالت اللجنة تستشعر الحاجة إلى الحصول على مدخلات من القطاع الخاص الذي يمكن أن يتأثر بعملها. وقال إنه أحاط علما على النحو الواجب بالآراء التي أُبديت بشأن الأعمال المتعلقة بقواعد الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول وأردف قائلا إنه سينقلها بحذافيرها إلى الفريق العامل. وفيما يتعلق بالاستفسارات عن المساعدة في نفقات سفر ممثلي البلدان النامية، قال إنه تؤسفه الإفادة بأن الصندوق الاستئماني للأونسيترال يكاد يكون خاويا وأنه يغتنم الفرصة ليحث الدول التي تلمس في نفسها استعدادا للإسهام في الصندوق على القيام بذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.